

مفاهيم عامة لفلسفة وسياسات الدراسات العليا بالإشارة إلى جامعة الخرطوم

إعداد : البروفسور عمر محمد عبد الرحمن الأقرع
البروفسور مهدي أمين التوم
البروفسور زين العابدين عبد الرحيم كرار

قَدَّرَ جامعة الخرطوم أن تكون الرائدة والمقتحمة أبدأً للأفاق الجديدة تحملاً للمسؤولية العلمية والوطنية التي أقيمت عليها منذ أن أصبحت جامعة مستقلة في مطلع عهد الاستقلال الوطني. ولقد كان مجال الدراسات العليا والبحث العلمي يمثل أحد أهم التحديات التي واجهت الجامعة فتصدت له بكل ما توافر لها من خبرات ومن مقدرات علمية وإدارية حتى أصبحت الدراسات العليا تمثل اليوم ركناً أساسياً ومعلماً بارزاً في الجامعة على الرغم مما يُدَلُّ من جهود جبارة عبر فترة نصف قرن من الزمان، وعلى الرغم مما جرى خلال هذه الفترة من إصلاحات قانونية ولائحية وإدارية، إلا أنه لم يتم الالتفات بدرجة كافية لتأطير الدراسات العليا ضمن فلسفة محددة، تنتبثق عنها سياسات عامة، تحدد المسارات والاتجاهات، وتعتمد المخرجات كأساس لتنظيم وتشكيل المدخلات عبر منظومة من العمليات الهادفة لتحقيق ربط متين بين المدخلات والمخرجات بكل أنواعها ودرجاتها. وغياب فلسفة عامة وسياسات محددة ربما كان له ما يبرره في الفترات السابقة على أساس أن الوطن كان في حاجة إلى كل أنواع الدراسات، وكل أنواع الدارسين، ولهذا لم يكن من المطلوب أي نوع أو درجة من التأطير أو القولية. ولذا سارت بحوث الدراسات العليا في كل اتجاه، يقودها فيما يبدو هدف وحيد هو الحصول على درجة علمية عليا ولا يهم أن كانت تلك الدرجة مرتبطة بأسبقيات مجتمعية أو علمية أو هي مجرد مزاج شخصي للباحث أو أساتذته.

وغياب الفلسفة والسياسات خلقت خطأً بين مفاهيم الدراسات العليا ومفاهيم البحث العلمي بل جعلت الحدود تتداخل بشكل مربك بين بحوث الأساتذة العلمية، التي تمثل إحدى أهم المسؤوليات المنوطة بهم، وبحوث طلاب الدراسات العليا التي تستهدف أساساً الحصول على درجة علمية ربما يعتبرها أولئك الطلاب هدفاً في حد ذاته وليس مجرد تدريب لارتياح آفاق بحثية مستقبلية. وعلى الرغم من أن النظام الأساسي رقم (35) لكلية الدراسات العليا الصادر في عام 1973م يجعل أول أهداف الكلية " وضع وتطوير سياسة الجامعة في مجال الدراسات العليا والتدريب البحثي "، إلا أن ما حدث من تعديل في النظام الأساسي عام 1978م الذي ضُمن في النظام الأساسي رقم (24) جاء خالياً من الإشارة إلى موضوع وضع وتطوير سياسة الجامعة في مجال الدراسات العليا واكتفى بجعل " تنظيم ورعاية وتشجيع الدراسات العليا والتدريب على البحث " هو الهدف الأساسي لكلية الدراسات العليا وبكل أسف تأكد الاتجاه الأخير نفسه عندما صدر النظام الأساسي رقم (13) عام 2003م الذي تجاهل بدوره الإشارة إلى موضوع وضع وتطوير سياسات الدراسات العليا واكتفى بجعل الهدف الأول لكلية الدراسات العليا هو " تنظيم الدراسات العليا ورعاية التدريب على البحث العلمي وتشجيعه " وهكذا أصبح الإطار القانوني لكلية الدراسات العليا خالياً منذ عام 1978م مما يُلزم بوضع سياسات محددة للدراسات العليا والبحث العلمي، وهو أمر يدعو بلا شك إلى الحيرة وإلى تساؤل مشروع حول ما حدث من تجاهل، يبدو متعمداً، لأهمية وضع سياسات للدراسات العليا في الجامعة .

أما فيما يتعلق بإيجاد أو تطوير فلسفة للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة، فإن كل الأدبيات والنظم الأساسية واللوائح ذات الصلة تخلو تماماً من الإشارة إلى وجود فلسفة معينة، كما تخلو من جعل تطوير الفلسفة أو بلورتها هدفاً من أهداف كلية الدراسات العليا أو أي من مؤسسات الجامعة الأخرى. ولهذا ليس غريباً أن سار الأمر بغير هدى وباعتماد كلي على الاجتهادات الشخصية في مستوى إدارة كلية الدراسات العليا أو المستويات الأدنى كالكليات والمعاهد ومجالس الأبحاث والأقسام العلمية.

كل ذلك يجعلنا أمام مسؤولية تاريخية وعلمية تستوجب الوقوف مع النفس من أجل تقييم المسار، وتطوير مفاهيم جديدة للدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخرطوم، ضمن إطار فلسفة واقعية، وسياسات علمية، تستهدف ترشيد استخدام مواردنا، في إطارٍ من الرؤى العلمية ذات الأبعاد المجتمعية والعلمية المحددة مسبقاً والمركزة على منظومة منطقية من المخرجات والمدخلات وما يربط بينهما من عمليات فاعلة تجعل من المدخلات وسائل حقيقية للحصول على المخرجات المنتظرة. ومحاولة الوصول أو الاhtداء إلى الفلسفة والسياسات المرجوة تتطلب التفكير المبدئي العميق حول العديد من المحاور التي تشكل اللبنة الأساسية لمثل هذا العمل الفكري، التخطيطي والمستقبلي الذي ينظر إلى الماضي، ويستصحب الحاضر ويستشرف المستقبل

ليضع في النهاية تصورات عقلانية مرنة تسير ضمن إطارٍ مدركٍ مسبقاً ومتفاعلٍ بإيجابية مع ما يعترض السبيل من متغيرات ومستجدات .

وتمثل العلاقة بين الجامعة والدولة محوراً أساسياً في ما نحن بصددده. فهل الجامعة حرة في ارتياد ما تشاء من أفاق بحثية وبالتالي تستطيع اختيار ما تشاء من فلسفات وأن تضع ما تشاء من سياسات؟ وهل ما تتمتع به الجامعة من حرية، كاملة أو منقوصة، مرتبط بحاجتها لتمويل الدولة؟ وهل تلك الحاجة تعنى بالضرورة الرضوخ لسياسات خارجية تتحكم بشكل أو آخر في مسيرة الجامعة العلمية، مما يجعل من الجامعة جهازاً ناقص الأهلية أو غير محصن ضد التدخلات الحكومية الخارجية ولذلك لا يستطيع الالتزام بتنفيذ سياسات مستقلة أو اتباع فلسفات ذاتية؟ .

جانب آخر ذو أهمية خاصة هو العلاقة بين الجامعة والمجتمع وأيهما يخضع للآخر. فهل على الجامعة أن تبلور فلسفتها وسياساتها على ضوء حاجة المجتمع، التي قد يختلف المعنيون في كيفية قياسها أو تحديدها، أم على الجامعة تشكيل فلسفتها وسياساتها على ضوء ما ترى هي أن فيه مصلحة أنية أو مستقبلية للمجتمع؟ .

وتبرز هنا أيضاً مسألة أخرى بالغة الأهمية تتعلق بمبدأ الحريات الأكاديمية الذي يعتبر أساساً لا غنى عنه لتقدم العلوم. فهل تقيّد الجامعة بفلسفة معينة وسياسات معينة يتناقض مع مبادئ الحريات الأكاديمية أم يتكامل معها؟ وهل الالتزام بفلسفة معينة أو سياسات بحثية معينة يؤدي بالضرورة إلى تناقض مع مبادئ الحريات الأكاديمية حتى وإن كانت تلك الفلسفات والسياسات ذات طبيعة ديناميكية / حركية قابلة للتغيير بشكل دوري، أو شبه دوري، مما يتيح الفرصة لتحقيق الرغبات البحثية الشخصية ولو بعد حين؟ وهل الانتقاص من مساحات الحريات الأكاديمية، عبر ما تقتضيه الفلسفة والسياسات من قولبة وتأطير، يتناقض مع النظرة إلى الجامعة كآلية للحراك الاجتماعي، وكمركزٍ للفكر الإبداعي الحرّ وكمهدٍ للضمير الإنساني؟

إن التوازن بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة يمثل أحد أهم المحاور التي تتحكم في ما يستهدف من فلسفات وسياسات. فإلى أيهما يكون الانحياز وبأية درجة؟ فهل الانكفاء على العمل البحثي الجماعي التطبيقي يعنى بالضرورة تخذيل ذوي المقدرات الفردية الإبداعية التي تحاول استنطاق المستحيل العلمي الذي قد لا تُدرك أهميته إلا في ظروف زمانية أو مكانية خارج إطار الحاضر المرئي؟ وهل التزاوج بين الفردية والجماعية هو السبيل الأمثل للاتباع؟ وأين وكيف توضع الحدود أو النسب بين هذا وذاك بل كيف توضع الأسبقيات وتوزع الموارد بحيث يكون ما وُضع من فلسفات وسياسات مقبولاً عن رضى وقناعة؟

ومحور آخر لا بد أن يضع بصماته على ما يختار من فلسفات وما يتبلور من سياسات، وهو ما يتعلق بنظرة الجامعة إلى موقعها الزماني والمكاني. فالجامعة الرائدة تكون تطلعاتها مستقبلية ولذا فإن نظرتها المستقبلية هي التي تشكل حاضرها ولذلك فإن فلسفتها مبنية بالضرورة على مبادئ الانطلاق والانعتاق، وعلى تصورات إبداعية للمستقبل. أما الجامعة التقليدية فإنها مقيدة بالحاضر ولهذا فإن فلسفتها مبنية بالضرورة على ما هو متاح وليس على ما يجب أن يكون متاحاً.

أما فيما يتعلق بالموقع المكاني وتأثيره على ما يوضع من فلسفة وسياسات فإنه يتبلور حول نظرة الجامعة إلى رسالتها وطبيعة علاقاتها المكانية. فالجامعة المحلية أو الولائية لن تخرج سياساتها عن إطار الاهتمام بالمحليات وبخدمة المجتمع الضيق الذي تتواجد فيه بينما يتطور الأمر تصاعدياً بالنسبة للجامعات القطرية والإقليمية والكونية. فنظرة الجامعة إلى نفسها ونظرة الآخرين إليها هي التي تتحكم في تحديد بُعدها المكاني وبالتالي هي التي تشكل في النهاية الأطر العامة لما ستتبع من فلسفات وما ستضع من سياسات. وحتى هنا فإن ديناميكية العلاقات المكانية تؤثر بالضرورة على ديناميكية الفلسفات والسياسات كما تؤثر على الأسبقيات والأهداف، مما يحتم إعادة النظر في كل هذه المسائل بشكل دوري حتى تصبح الجامعة مواكبة لمحيطها العام ومتفاعلة مع متطلبات مجتمعتها .

جانب آخر يتحكم في تحديد الخطوط العريضة لما يمكن وضعه من فلسفات وسياسات هو المتعلق بأنواع الدراسات العليا التي ترغب الجامعة أن تتبناها أو تتشغل بها خلال فترة زمنية معينة. والعامل الأكثر فاعلية هنا هو نوع المخرجات المستهدفة. فهل المستهدفون هم مجرد حملة درجات عليا أم هم باحثون مستقبليون؟ أم هم كوادر غير بحثية تتطلع فقط لتوسيع مداركها المهنية عبر التعمق دراسياً في محاور تمثل إضافات عملية، أو نظرية لما تحصلوا عليه في المرحلة الجامعية؟ أم هم مجرد موارد مالية للجامعة؟

إن لكل واحدة من هذه الفئات المستهدفة أسساً لا بد من مراعاتها، ومدخلات لا بد من توفيرها، وعمليات لا بد من تصميمها، ولن يتأتى كل ذلك بشكل علمي ومنطقي إلا عبر وضوح رؤية مستمد من فلسفة ذات جدوى، وسياسات ذات معنى. ويدخل في هذا الإطار ما يمكن أن تعبر عنه الفلسفة والسياسات من توازن منطقي، وربما مرحلي، بين الفئات المستهدفة بحيث يمكن أن تتغير السياسات مرحلياً بتغير الميزان أو بتغير المتطلبات المجتمعية أو بتغير الإمكانيات المتاحة داخل الجامعة نفسها .

إن ما يوضع من سياسات تتعلق بأنواع المخرجات المستهدفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يوضع من سياسات تتعلق بأنواع الدرجات العلمية المتاحة في الدراسات العليا. وليس المقصود هنا مسميات تلك الدرجات من دبلوم إلى ماجستير إلى دكتوراه، وما يتفرع عن هذه المسميات، فهي قد أصبحت مسميات عالمية، وإن اختلف تقييمها باختلاف الجهة المانحة لها. لكن الذي يوضع في صلب الفلسفة والسياسات هو التمييز بين الدرجات البحثية، والدرجات الدراسية بالمقررات، والدرجات المختلطة. والمحك هنا هو إما أخذها على إطلاقها، تعبيراً عن سياسة مفتوحة، أو إخضاعها لاختبارات منطقية تحكمها سياسات مرحلية مبنية على دراسات جدوى علمية، أو متعلقة بتفهم صحيح للإمكانيات المتاحة داخل الجامعة خلال حقبة زمنية معينة، ومشملة على مرونة تمكنها من التفاعل بيجابية مع ما يطرأ من متغيرات داخلية أو خارجية .

ويدخل العنصر البشري بقوة في جوهر ما يوضع من فلسفة وسياسات للدراسات العليا. والسؤال الأساسي هنا هو لمن تتاح فرص الدراسات العليا؟ فهل يتم اتباع سياسة مفتوحة مبنية على فلسفة ديمقراطية التعليم التي تسمح لكل من امتلك المؤهل الأكاديمي اللازم، والمال الكافي، أن يحتل موقعاً في مسرح الدراسات العليا حتى وإن كان هدفه هو ملء الفراغ فقط أو الحصول على شهادة تعلق على الجدران؟ أم هل الأجدى هو اتباع سياسة مغلقة تجعل فرص الدراسات العليا محصورة في الفئات التي ستستفيد منها فعلاً وتمتلك المؤهلات الأكاديمية واللغوية اللازمة، وهي الفئات التي تعتبر الدرجات العلمية العليا وسيلة وليست غاية، بل تعتبرها تدريباً وتحضيراً لارتقاء آفاق بحثية مستقبلية، أو توسيعاً لمدارك مهنية ستعكس إيجابياً على ما سيقوم به الفرد من أعمال بعد الحصول على الدرجة العلمية والعودة لمزاولة مهنته الأصلية؟

إن الموازنة والاختيار بين هاتين السياستين هي موازنة أخلاقية ومادية في المقام الأول ولهذا فهي تنطلق بالضرورة من الفلسفة المتبعة والظروف المحيطة. وكلها ترتبط بمفهوم الجامعة لرسالتها وتقديرها لمسؤولياتها العلمية والمجتمعية.

وجانب آخر ذو علاقة بالمحور أو العنصر البشري الذي يمثل بعداً أساسياً في سياسات الدراسات العليا، هو الجانب المتعلق بالأساتذة والمشرفين وهم عصب هذا النشاط العلمي بل هم الذين لا تكون بدونهم دراسات عليا. ونشاط الأساتذة في مستوى الدراسات العليا قد يكون تدريسياً أو إشرافياً على البحوث؛ والإشراف قد يكون كلياً أو جزئياً؛ والبحوث نفسها قد تكون كاملة أو تكميلية. ولكل واحدة من هذه الأنشطة ظروفها ومتطلباتها التي يجب أن تصاغ في شكل سياسات واضحة المعالم ومحددة الأبعاد. ووضع السياسات المتعلقة بهذا الأمر يتطلب إدراك الأبعاد الحقيقية لطبيعة المخرجات المستهدفة حتى لا تكون النتائج غير متماسية مع الأهداف المرجوة.

فهل الدرجات التدريسية تُقدم برامجها في شكل محاضرات تقليدية أم في شكل حلقات نقاش؟ وهل الامتحانات التحريرية تكون في نفس الأشكال والأساليب التي تُقدم بها عادة في التعليم العام والجامعي أم تقدم بأشكال وأساليب مختلفة لتؤدي أغراضاً مختلفة؟ وهل الإشراف على البحوث التكميلية يكون بنفس شروط وأساليب الإشراف على البحوث الكاملة بكل ما تعنيه من تقارير فردية وجماعية ومناقشة، أم هي مجرد ورقة امتحان عادية لا تخضع لما تُخضع له البحوث الكاملة من تقييم جماعي ودفاع شفهي؟ وهل يجوز منطقياً لشخص غير حاصل على درجة الدكتوراه أن يشرف على رسائل للدكتوراه حتى وإن كان قد أصبح أستاذاً مشاركاً عن طريق الخدمة الطويلة وليس عن طريق البحث والنشر العلمي؟

إن كل ما ذكر أعلاه يقع في مجمله تحت مظلة إدارة الدراسات العليا التي يتغير شكلها وأدوارها بحسب ما تخضع له من فلسفة وسياسات. فبعض الجامعات ترتسم طريق المركزية الشديدة في إدارتها للدراسات العليا بينما جامعات أخرى تسير في طريق اللامركزية، متعددة الأشكال والأبعاد .

وتجربة العالم في هذا الصدد تشير إلى تباين كبير جداً بين الجامعات، بل حتى بين جامعات البلد الواحد. ويبدو أن المستوى الحضاري والإمكانيات التقنية والمادية هي التي تتحكم مجتمعة في فلسفة وسياسات إدارة الدراسات العليا. يضاف إلى ذلك أن محدودية الموارد تؤدي إلى ابتداء وسائل وأساليب ترشيد تحكمها سياسات عامة

تستهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من عائد الموارد المتاحة. ويلاحظ أن الترشيح ممارس حتى في بعض البلاد والجامعات الثرية مثل جامعة طوكيو باليابان التي تدار فيها الدراسات العليا بأسلوب لا مركزي مبني على مستوى الكليات ومشمول على مراكز بحث ومعامل مشتركة ومتاحة للجميع، مع التمييز بين ما تقدمه تلك المراكز والمعامل لمنسوبي الجامعة من الباحثين وطلاب الدراسات العليا، وما تقدمه لغير منسوبي الجامعة من تلك الفئات. وما أجدر جامعة الخرطوم أن تتبع مثل هذه الفلسفة والسياسة اللامركزية والمبنية على أسلوب المشاركة في الموارد المتاحة، دون حساسيات، ودون إهدار أموال طائلة بتكرار إنشاء معامل متشابهة، أو مراكز إحصاء وحاسوب متماثلة !! وما أوسع أرض سوبا لإنشاء أو استضافة مثل هذه المنشآت البحثية اللامركزية الضخمة القابلة للتطوير والمواكبة العلمية !!

وجانب آخر مهم متعلق بإدارة الدراسات العليا، أو سياسات إدارة الدراسات العليا، وهو الذي ينظم العلاقة بين الإدارة العليا للدراسات العليا والإدارات الأدنى من كليات ومجالات وأقسام علمية ووحدات أخرى. فمن المفترض أن تكون العلاقة تكاملية بين كل هذه الوحدات لكن لا بد من وضع سياسة ملزمة تستهدف الإبقاء على المسؤوليات بكل أنواعها في المواقع التي يجب أن تكون فيها والتي تخدم الأهداف المرجوة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة ومن ترشيح الوقت والموارد .

وبما أن الأقسام العلمية هي أساس الدراسات العليا، حيث إنها تمثل المستودع العلمي والبشري لهذه الدراسات، فلا بد من وضع سياسات ترسم الطريق لتأهيل الأقسام العلمية للدراسات العليا بحيث لا يكون القسم مؤهلاً لتنظيم دراسات عليا إلا إذا كانت إمكاناته المادية والبشرية والعلمية متماشية مع سياسات محددة مسبقاً ومبنية على متطلبات علمية منطقية تأسست عليها تلك السياسات. والسياسات المتعلقة بالإشراف والمشرفين تأتي في مقدمة ما هو مطلوب لأغراض التأهيل، وكذا السياسات المتعلقة بمتابعة وتطوير برامج الدراسات العليا في الأقسام وما قد تخضع له من تقييم دوري يستهدف التحديث كما يستهدف الاطمئنان على توافر الإمكانيات البشرية والعلمية الضرورية لاستمرار تلك البرامج أو إيقافها.

وجانب آخر لإدارة الدراسات العليا يخضع بالضرورة لما يحيط بها من فلسفة وسياسات، هو الجانب الذي ينظم العلاقة بين الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة. فتجارب العالم هنا متباينة وتتراوح بين دمج وفصل لكنها في كل الأحوال تميز بين الدراسات العليا كبحوث تستهدف الحصول على درجات علمية محددة، كالدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، ويقوم بها طلاب ذوو مؤهلات علمية معينة، وبين البحوث العلمية التي يقوم بها الأساتذة لتطويراً للعلوم، وكجزء من مسؤولياتهم العلمية. ويضاف إلى هذين النوعين تلك البحوث التي يقوم بها طلاب دراسات عليا ضمن برنامج بحثي لأستاذ معين، فيحصلون هم على الدرجات العلمية العليا المطلوبة، ويحصل الأستاذ على النتائج الكاملة لبرنامج بحثه .

إن التداخل الشديد بين الأنواع الثلاثة من البحوث يستوجب التنظيم عبر سياسات منطقية وفلسفة واقعية تخدم في مجملها أهداف الجامعة كمؤسسة بحثية. فاختيار سياسة الدمج بين الدراسات العليا والبحث العلمي، أو تواجدهما تحت مظلة مشتركة، ككنايب مدير للدراسات العليا والبحث العلمي، قد يكون سياسة حكيمة في مثل ظروف جامعة الخرطوم ذات الموارد المحدودة. أما الفصل بينهما، فمع تقليبه للعبء الإداري، عبر توزيعه على إدارتين مختلفتين، إلا أنه فيما يبدو يمثل هدراً غير ضروري للموارد والزمن. وعلى كل لا بد من تنظيم هذه العلاقة وفق فلسفة منطقية وسياسات واقعية .

إن كل ما يُتفق عليه في النهاية من فلسفة عامة وسياسات لا بد أن يُعبّر عنه في شكل قوانين ونظم ولوائح. وعلى الرغم من أن هذه القوالب تعتبر ضرورية لتنظيم العمل ، ولتعرف حدود المسؤوليات والواجبات والحقوق ، ولضمان العدالة بين كل الأطراف المعنية ، إلا أنها قد تمثل في بعض الأحيان قيوداً تعوق الحركة أو تبطئها ، كما أنها في أحيان أخرى قد تعجز عن استيعاب بعض الحالات مما يستوجب الاجتهاد أو التعديل. وضرورات الاجتهاد تقتضي ان تشمل تلك القوالب التنظيمية علي مرونة كافية ، ولكنها غير مطلقة، حتي يتيسر عند الضرورة استيعاب بعض الحالات الشاذة أو النادرة أو المستحدثة .

أما الحالات التي تتطلب تعديل أي من تلك القوالب التنظيمية فهي التي تتكرر بشكل ملحوظ، أو التي تثبت الممارسة ضرورة تعديلها لتتماشى مع واقع مستحدث، أو ظروف لم تدرك عند اعتماد تلك القوالب التنظيمية .

ومع توافر فلسفة واضحة ، وسياسات واقعية ، وقوالب تنظيمية محكمة ، يبقى نجاح الدراسات العليا وتميزها معتمدا علي توافر البيئة المناسبة واللازمة حتي تتحقق الأهداف المرجوة والخدمة المستهدفة. وعناصر البيئة الأساسية المطلوبة ليست معقدة او متعددة فهي لا تخرج كثيراً عن الكتاب، والمعمل، والمقعد، وتنظيم الأمور

الإدارية والمالية، ثم راحة البال !! فهل هي متوافرة في جامعة الخرطوم؟ وهل تتوفر لإدارة الدراسات العليا الحرية والاستقلالية الإدارية والمالية اللازمة التي تمكّنها من سد الثغرات وتطوير الذات، وتنفيذ ما تضع من فلسفة وسياسات؟

2- واقع الدراسات العليا في جامعة الخرطوم

1-2 الفلسفة والسياسات العامة في الجامعة :-

بدأت الدراسات العليا في جامعة الخرطوم بطالب واحد عام 1958 م وتطورت بخطوات متسارعة ليصل عدد طلاب الدراسات العليا إلي أكثر من اثني عشر ألف طالب في مطلع عام 2005م. وخلال هذه المسيرة الطويلة التي امتدت لحوالي نصف قرن ، شهد تنظيم الدراسات العليا العديد من التطوير والإصلاح الذي كانت تقتضيه بعض الضرورات الإدارية. فخلال السنوات العشر الأولى الممتدة من عام 1958م وحتى عام 1967م كان تنظيم الدراسات العليا يتم فيما يبدو على مستوى الكليات والأقسام العلمية بسبب محدودية عدد الدارسين أو الباحثين. ولكن مع تزايد عدد الطلاب وانتشارهم بين كليات الجامعة المختلفة ظهرت الحاجة إلى إيجاد تنسيق وتنظيم مركزي، فأنشئت لجنة مركزية للدراسات العليا عام 1967م تمكنت من وضع الكثير من الأسس التي أنشئت على ضوئها كلية مستقلة للدراسات العليا عام 1973م وهكذا بقيت الدراسات العليا بجامعة الخرطوم خلال الاثنتين والثلاثين سنة الماضية تحت إدارة كلية مستقلة يجلس على قمتها عميد يساعده نواب، تراوح عددهم خلال هذه الفترة بين نائب واحد وأربعة نواب، ويشرف على شؤونها الأكاديمية مجلس واحد تتمثل فيه كل كليات الجامعة، وتتفاعل فيه خبرات علمية مختلفة المشارب والتخصصات. وبقي حال المجلس موحداً حتى عام 2003م عندما صدر النظام الأساسي رقم (13) لكلية الدراسات العليا الذي تمّ بموجبه إيلاء المسؤوليات الأكاديمية إلى أربعة مجالس متخصصة هي: مجلس الدراسات الإنسانية والتربوية ؛ مجلس دراسات العلوم الأساسية والهندسية ؛ مجلس الدراسات الطبية والصحية ؛ ومجلس الدراسات الزراعية والبيطرية. وبجانب هذه المجالس المتخصصة هناك مجلس عام لكلية ذو مهام إدارية وتخطيطية. وكل هذه المجالس الخمسة يرأسها عميد الكلية ويشارك في عضويتها نوابه الأربعة. وهكذا شهد عام 2003 م تمزيقاً لوحدة العلوم في مستوى الدراسات العليا، وأصبحت تلك الدراسات موزعة على أربعة محاور تمثل جزراً معزولة عن بعضها البعض إلى درجة تكاد تكون كاملة، وقد سبق لتبرير ذلك العديد من المبررات الإدارية وليس العلمية .

لقد خضعت الدراسات العليا في جامعة الخرطوم عبر مسيرتها الطويلة إلى ثلاثة أنظمة أساسية هي على التوالي: النظام الأساسي رقم (35) وقد صدر عام 1973 م ؛ النظام الأساسي رقم (24) وقد صدر عام 1978م وأخيراً النظام الأساسي رقم (13) وقد صدر عام 2003 م ولقد اشتملت تلك الأنظمة الثلاثة على مجموعة الأهداف العامة لكلية الدراسات العليا وكانت كالاتي :

أولاً: الأهداف حسب النظام الأساسي رقم(35) لعام1973م:

1. وضع وتطوير سياسة الجامعة في مجال الدراسات العليا والتدريب البحثي .
2. تطوير وتنسيق البحث المتداخل التخصصات في مجال الدراسات العليا والتعاون في هذا الشأن مع غيرها من المعاهد ووحدات البحث خارج الجامعة .
3. إدارة أي معهد أو مركز أو وحدة يوكلها إليها أي من مجلسي الأساتذة أو الجامعة .

ثانياً : الأهداف حسب النظام الأساسي رقم (24) لعام 1978م:

- 1- تنظيم ورعاية وتشجيع الدراسات العليا والتدريب على البحث في جامعة الخرطوم .
- 2- تشجيع وتنسيق الدراسات العليا المبنية على الدراسات التكميلية ويحق لها لهذا الغرض والأغراض المماثلة أن تتعاون مع وحدات البحث والمعاهد الأخرى داخل وخارج الجامعة.

ثالثاً: الأهداف حسب النظام الأساسي رقم(13) لعام 2003م:-

- 1- تنظيم الدراسات العليا ورعاية التدريب على البحث العلمي وتشجيعه في جامعة الخرطوم.

2- تشجيع الدراسات العليا المبنية على الدراسات التكاملية وتنسيقها ويحق لها لهذا الغرض والأغراض المماثلة أن تتعاون مع وحدات البحث والمعاهد الأخرى داخل الجامعة وخارجها .

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن أقدم الأنظمة الأساسية رقم (35) هو الوحيد الذي احتوى على إشارة واضحة تجعل أحد أهم أهداف كلية الدراسات العليا هو وضع وتطوير سياسة الجامعة في مجال الدراسات العليا، بينما كلا النظامين الأساسيين اللاحقين (رقم 24 ورقم 13) قد تجاهلا هذا الأمر تماماً، ولهذا ولعدم وضوح الرؤية أول الأمر نجد أن مجلس الكلية منذ إنشائها عام 1973م لم يناقش وضع سياسة طويلة المدى تخطط لمسيرة الدراسات العليا، وبالتالي لم يخلق أو ينشئ أية آليات يترتب عليها وضع مثل تلك السياسات وعليه لم تكن هناك سياسة ثابتة ولم تكن هناك فلسفة، بل ظل الأمر، فيما يبدو، يدار حسب الحاجة الماثلة، أو في شكل استجابة أو استجابات لطوارئ أو لسياسات قررتها الدولة دون مشورة الجامعة مثل ما حدث بالنسبة لوقف التدريب خارج السودان واقتصره على الداخل، وكذلك بالنسبة لقرارات الدولة بالتوسع الهائل في التعليم العالي، وما اقتضاه من زيادة كبيرة في تدريب وتأهيل الكوادر الأكاديمية اللازمة لمؤسسات التعليم العالي الجديدة. وكل هذا جعل الجامعة بدراساتها العليا تسير في اتجاهات لم تخطط لها مسبقاً، وتخضع لسياسات تدريب فرضت عليها من الخارج. وأصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما أصبحت وزارة التعليم العالي تفرض على الجامعة سياسات معينة، وتتحكم بشكل مباشر في موارد الدراسات العليا المالية، كما أصبحت الدولة لأسباب سياسية في الغالب، تنشئ مؤسسات منافسة للجامعات وتعهد إليها بمسؤوليات تمكنها من التحكم والسيطرة في مجالات بحوث ودراسات عليا كانت تقع تقليدياً داخل الأطر التي هي من صميم عمل جامعة الخرطوم. وأكبر مثال لذلك هو مجلس التخصصات الطبية، التابع لرئاسة الجمهورية، وأكاديمية السودان للعلوم، التابعة لوزارة العلوم والتقانة. ولقد وصل الأمر بمجلس التخصصات الطبية إلى انتزاع بعض البرامج والدرجات العلمية التي خططت لها جامعة الخرطوم وظلت تقدمها لسنوات طويلة مما أربك العديد من خطط كلية الدراسات العليا .

وإذا ما تركنا هذا العنصر الخارجي جانباً، ومع إدراكنا لغياب فلسفة أو سياسة مركزية للدراسات العليا، فإننا نلاحظ أن التخطيط للدراسات العليا في جامعة الخرطوم ظل يتم أساساً على مستوى الأقسام العلمية، أو بالأحرى ظل يتم بمبادرات من الأقسام العلمية وحتى هناك لم يكن التخطيط في غالب حالاته مبنياً على سياسات طويلة المدى بل كان إما استجابة لرغبة شخصية من أحد أساتذة القسم، أو اهتبالاً لفرصة بحثية قادمة من مؤسسة وطنية أو أجنبية وقد تكون جزءاً من برنامج بحثي قومي أو إقليمي أو عالمي، ولكنها حتماً ليست جزءاً من سياسة موضوعية مسبقاً بواسطة الجامعة، ممثلة في كلية الدراسات العليا، اللهم إلا في حالات نادرة جداً ومحدودة للغاية كانت المبادرة حيالها من الجامعة وأيدت بقرار حكومي، أو تمّ تبنيها من جهة وطنية أو أجنبية.

وقد نتجت عن هذه العشوائية في التخطيط أوضاع غير منطقية لعل أبرزها هو منح درجات بسمى واحد وتخصص واحد من كليات مختلفة بالجامعة كما هو الحال في الدرجات التي تمنحها بعض أقسام كليتي الآداب والعلوم من ناحية وكلية التربية من ناحية أخرى، حيث لا يوجد أي تنسيق أو تكامل بين تلك الأقسام لا في مرحلة اختيار الموضوع البحثي أو الإشراف أو التقويم. هذه الازدواجية في مسميات الدرجات غير منطقية، بل مريكة لكل المخدمين .

إن غياب الفلسفة والسياسات اللازمة للتحكم في مسيرة الدراسات العليا جعلت مخرجات كلية الدراسات العليا تبدو عشوائية الشكل والمضمون، ولا تبدو متوائمة أو متلائمة مع أي خطط أو متطلبات مجتمعية. فالكمل فيما يبدو يدرس ما يشاء وقت ما يشاء، ثم ينضم، جبراً أو اختياراً إلى جيوش العاطلين من حملة الدرجات العليا، ليستمر الوطن في استجلاب الخبرات الأجنبية لملء الكثير من الثغرات التي كان يمكن توفير كوادر لها إذا ما كان أمر الدراسات العليا عبر مسيرته خاضعاً لتخطيط علمي، وسياسات منطقية وعملية، مبنية على دراسات جدوى، وآليات استبصار واستشراف مستقبلي لحاجات البلاد في كافة المجالات التنموية والعلمية .

على الرغم من كل ذلك فإن كلية الدراسات العليا قد شهدت تطورات إدارية وتنظيمية واكبت إلى حد كبير ما حدث من توسع هائل في أعداد الطلاب، ومن تعدد في الكليات والمعاهد والمراكز التي تكاثرت خدماتها في مجالات الدراسات العليا. ومع المحدودية النسبية لتجربة المجالس التخصصية الأربعة، إلا أنه يمكن القول بأن لها إيجابيات لا تنكر من الناحية الإدارية العامة، لكنها تبدو وكأنها قد زادت المسؤوليات الإدارية الخاصة على عميد الكلية ونوابه ومساعدتهم .

أما علاقة كلية الدراسات العليا مع مؤسسات ووحدات الجامعة الأخرى فهي تبدو حالياً منظمة عبر هيكلية واضحة لكنها لا تخلو من روتينية أو بيروقراطية تجعل الكثير من القرارات ذات طبيعة سلفية، وينطبق هذا

على الوحدات الأدنى والأعلى على حد سواء. فمخاطبة الأقسام العلمية عبر مجالس الكليات أو مجالس الأبحاث لا تتم بالسرعة المطلوبة، كما أن إقرار التوصيات عبر مجلس الأساتذة ومجلس الجامعة قد يستغرق شهوراً أو سنوات في بعض الأحيان. ولا تخلو الكلية نفسها من بعض المسؤولية هنا بسبب محدودية جهاز المتابعة والتنفيذ أو بسبب تقاطع أعمالها مع أعمال جهات أخرى داخل الجامعة وخارجها مثل إدارة مساعدي التدريس بالجامعة وإدارة التدريب بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

جانب آخر يتعلق بواقع الدراسات العليا في الجامعة هو الجانب المرتبط بالكم الهائل من الدرجات العلمية التي تتوفر تحت مظلة كلية الدراسات العليا التي تنشأ أساساً بمبادرات من الأقسام العلمية المعنية. إن هذه الدرجات العلمية لا تختلف في إطارها العام عما هو متعارف عليه عالمياً من دبلوم وماجستير ودكتوراه بمختلف أنواعها الأدبية والإنسانية والعلمية والطبية، لكنها لا تخلو من بعض الإشكالات التي يأتي في مقدمتها عدم توحيد فترات التسجيل، فهي عملياً مفتوحة على مدار العام، مما يجعل الدقة في متابعتها إدارياً أمراً يكاد يكون مستحيلًا وحتى الدرجات العلمية التي تقوم على المقررات لا يتم التسجيل لها في وقت واحد حتى بالنسبة للكلية الواحدة وهذا يخلق إشكالية حقيقية داخل كلية الدراسات العليا .

و إشكالية أخرى تتعلق بالدرجات العلمية المتوفرة حالياً في كلية الدراسات العليا ناشئة عن الازدواجية التي تميز نظام (دبلوم/ماجستير)، علماً بأن هذا النظام لم يتوافر في الجامعة إثر سياسة مركزية بل قام بمبادرات من عدد محدود من الأقسام العلمية لكنه حالياً يكاد يكون ظاهرة عامة أو شبه عامة. لقد أبرز هذا النظام صعوبات إدارية، خاصة في جانب المتابعة، على الرغم من أن الأقسام تؤدي أدواراً مقدرة في هذه المتابعة. ولقد أثبتت الممارسة الكثير من التعقيدات الإدارية والأكاديمية التي قد تستوجب إعادة النظر في هذا النظام، أو على الأقل تطويره، بحيث يكون أقل انفتاحاً مما هو عليه حالياً وأقل تكلفة إدارية وزمنية، مع ضرورة وضعه في إطار سياسة عامة للدراسات العليا منبثقة عن فلسفة محددة مسبقاً ومبنية على جدوى علمية وعملية خالية من الدوافع المالية البحتة التي جعلت استنشاء هذا النظام مدفوعاً في ظاهره الحالي بعوامل تتعلق بتوفير موارد مالية للجامعة .

أما البيئة اللازمة للدراسات العليا بشكل عام فهي لا تزال بعيدة المنال في الجامعة على الرغم من الجهود المضنية التي بُذلت ولا تزال تُبذل. فالمكتبات فقيرة ومتخلفة بخاصة في جانب الدوريات العلمية. وربما تسد المكتبة الإلكترونية بعض النقص في هذا المجال لولا حاجز اللغة الإنجليزية الذي يعاني منه معظم طلاب الدراسات العليا، بجانب عدم توافر العدد الكافي من أجهزة الحاسوب في متناول العديد من طلاب الدراسات العليا. والوضع أكثر سوءاً بالنسبة للمعامل بشكل عام حيث لا يزال الاعتماد على معامل فقيرة داخل الجامعة، أو معامل باهظة التكاليف خارج الجامعة. ومن المؤسف أنه حتى داخل الجامعة فإن التحاليل والاختبارات أصبحت لا تقل تكلفة عما هي عليه خارج الجامعة. ولا يزال البحث جارياً عن إمكانية إنشاء خدمات معملية في المجمعات تكون تابعة لكلية الدراسات العليا لتقدم خدماتها لطلابها بأسلوب غير تجاري. لكن الأمر متعثر وربما يحتاج إلى إعادة نظر وإلى الاستفادة من تجربة جامعة طوكيو في إنشاء معامل مركزية مشتركة تكون أكثر فائدة وأقل تكلفة على المدى البعيد .

و بجانب مشكلة الكتاب والمعمل فإن طالب الدراسات العليا في جامعة الخرطوم مواجه بمشكلة المقعد أو المكان اللائق والأمن لحفظ بحوثه وكتبه وأدواته. والبحث عن حل جذري لهذه المشكلة لا يزال جارياً بين الإدارات المختلفة. ويزيد الأمر سوءاً إشكالات السكن، والانتقال، والرسوم، مما يجعل البيئة المتوافرة للدراسات العليا تعجز بالنواقص والمنغصات التي لا يخفف من وطأتها إلا الإرادة الذاتية والدافع العلمي واستقلالية القرار والتمويل .

2-2 توجهات الدراسات العليا البحثية :-

لقد أدى غياب فلسفات وسياسات محددة تتحكم في مسيرة بحوث الدراسات العليا، إلى أن تسير تلك البحوث مناحي شتى دون وجود أي رابط أو هدف أو حتى ارتباط بمرحلة تنموية أو برامج علمية أو حاجة مجتمعية. وعليه فإن البحوث التي أجريت تحت مظلة كلية الدراسات العليا منذ إنشائها لم تكن مخططة، لهذا تشتتت علمياً بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، كما تشتتت جغرافياً بين ما هو محلي وما هو إقليمي وما هو كوني، وتراوحت بشرياً بين ما هو فردي وما هو جماعي، كما اشتملت على ما هو مستقل وما هو متداخل وما هو متكامل. ولكل هذا فإن خريطة المخرجات البحثية تمثل صورة شديدة التعقيد، فاقدة الاتجاه، ويصعب اعتبار أنها قد كانت تمثل استخداماً رشيداً لما توافر من إمكانات علمية وموارد بشرية ومصادر مالية .

من الواضح أن هناك غلبة للبحوث الفردية على حساب الجماعية، كما أن هناك غلبة للبحوث النظرية على التطبيقية، بل إن البحوث التطبيقية لم تظهر بشكل معقول إلا في السنوات الأخيرة وبخاصة في مجالات الزراعة والبيطرة وربما يعود السبب في ذلك إلى ما تشهده تلك المجالات من استقرار أكاديمي يتمثل في توافر العديد من كبار الأساتذة القادرين على تشكيل البرامج التطبيقية البحثية الكبرى وإيجاد التمويل اللازم لها، وفق رؤى علمية تهتم بجعل نتائج البحوث في متناول المستفيدين بشكل مباشر، سواء أكان أولئك المستفيدون هم المجتمع ككل أو الأفراد .

و بجانب ما هو ملاحظ من ضعف في نسبة البحوث التطبيقية، فإن هناك ضعفاً مماثلاً في البحوث المتداخلة والمتكاملة التي تعتمد على العمل الجماعي ذي المشارب العلمية المختلفة. وعلى الرغم من أن الجامعة قد أنشأت العديد من المعاهد والمراكز البحثية ذات الطبيعة التكاملية، إلا أن معظم تلك المعاهد والمراكز يفتقر إلى البرامج البحثية اللازمة كما يفتقر إلى تمويل مثل تلك البرامج. ويزيد الوضع سوءاً عزوف طلاب الدراسات العليا عن العمل الجماعي لافتقارهم لروح الفريق التي تمثل أساس مثل هذه البحوث أو الدراسات المتداخلة .

واستثناء الفردية في اختيار مجالات البحث وفي آليات تنفيذه يبدو في مظهره العام نتيجة مباشرة لثلاثة عوامل رئيسية يأتي في مقدمتها عدم وجود فلسفة وسياسات ملزمة ترغم طالب الدراسات العليا أن يكون اختياره لموضوع البحث متناعماً مع إطار عام موضوع مسبقاً لخدمة مرحلة معينة أو هدفٍ علمي أو مجتمعي معين. أما العامل الثاني فيرتبط بألية إقرار موضوعات بحوث الدراسات العليا في مستوى الأقسام العلمية فهناك يجد الطالب حرية شبه كاملة في اختيار ما يشاء من موضوعات ما دامت تقع في نطاق التخصص العلمي للقسم، وما دام هناك أستاذ بالقسم يوافق على الإشراف على البحث أو الموضوع المقترح. ويساعد على كل ذلك غياب خطط وبرامج بحثية في معظم الأقسام حيث إن وجود مثل هذه البرامج يؤدي بالضرورة إلى توجيه البحوث في اتجاهات محددة مسبقاً، وفق سياسة عامة تُظَلَّ نشاط القسم، وتكون النتيجة عندئذ مزدوجة حيث يحصل الطالب على الدرجة العلمية العليا التي يتطلع إليها، ويحصل القسم على النتائج المطلوبة لبرنامجهم العلمي، الذي ربما يكون جزءاً من برنامج وطني خاص، أو حكومي، أو جزءاً من برنامج إقليمي أو عالمي. ويستثنى من كل ذلك دراسات مساعدي التدريس والمحاضرين فهي بالضرورة تتم وفق خطط مسبقه للقسم واحتياجاته، وسيكون الأمر محيراً جداً إذا كانت هي الأخرى تتم في عشوائية وبمزاجية فردية!!

وبالإضافة إلى العاملين السابقين فإن مصادر التمويل تؤدي دوراً أساسياً في استثناء الفردية في مجالات البحث الخاصة بالدراسات العليا. فالغالبية العظمى من طلاب الدراسات العليا إما أنهم يقومون بتمويل دراساتهم من مصادره الخاصة، أو أنهم مبتعثون من جهات رسمية أو مؤسسات حكومية للحصول على درجات علمية معينة. وفي مثل هذه الحالات يصعب أو يستحيل فرض سياسة معينة أو إرغام الطالب على السير في اتجاه لا يرغبه بخاصة إذا كانت الجامعة في ظروف لا تسمح لها بالاستغناء عن مثل هذه الموارد المالية.

بالإضافة إلى كل ذلك فإن هناك العديد من العوامل الخارجية التي لم تساعد الدراسات العليا في وضع سياسات تساهم في التحكم في التوجهات العامة لبحوث الدراسات العليا. ولهذا الأمر ارتباط قوي بسياسات الدولة تجاه الجامعة وتجاه البحث العلمي. فالدولة لا تشجع برامج الدراسات العليا بشكل كافٍ، يضاف إلى هذا أن المشروعات البحثية التي تطلقها الدولة بين حين وآخر تكون في كل الأحيان تقريباً من نصيب المكاتب أو المؤسسات الاستشارية التجارية الخاصة التي أصبحت فعلياً تمثل منافسة قوية للجامعة وباحتياجها، مما يجعل الجامعة ودراساتها العليا غير قادرة على المساهمة في دراسات الدولة التنموية، حتى وإن أرادت ذلك.

وتؤدي الدولة دوراً سلبياً آخر بما تنتهجه من سياسات خارجية أدت في أحيان كثيرة إلى توقف العديد من البرامج العلمية بين الجامعة ومؤسسات علمية أو تمويلية خارجية. ولقد عانت كلية الدراسات العليا كثيراً من هذا الأمر، كما عانت وحدات بحثية أخرى في الجامعة مثل معهد الدراسات البيئية ومعهد الدراسات والبحوث الإنمائية، وغيرهما.

كل هذه العوامل الداخلية والخارجية جعلت الدراسات العليا غير قادرة على السيطرة على اتجاهات البحوث فتبعثرت في كل اتجاه يساعدها في ذلك حالة الضيق المالي التي ظلت تعيشها الجامعة ومنسوبوها في السنوات الأخيرة، مما جعل الاهتمام بكلية الدراسات العليا ينصب أساساً في كونها المصدر الأساسي لمالية الجامعة أو المنقذ لها في الحالات الطارئة. لهذا تضاعفت أعداد طلاب الدراسات العليا القادرين على دفع الرسوم الباهظة، وتشكلت بذلك مجموعات من الدارسين الذين ينظرون إلى ما يتحصلون عليه من درجات عليا، كغاية في حد ذاتها، وليس كوسيلة تدريبية تمثل بداية الطريق نحو آفاق بحثية جديدة ليس هذا فحسب بل إن نسبة معتبرة من طلاب الدراسات العليا قد أتى بهم الفراغ والعطالة، أو أتوا هرباً من الخدمة الوطنية الإلزامية، أو طمعاً في

تأجيلها. وتزامن كل ذلك مع تفاقم الظروف المالية، مما أدى بدوره إلى شئ من التساهل في شروط القبول فوجد العديد طريقهم إلى الدراسات العليا، دون مقدرات كافية، مما انعكس سلباً في مستويات الرسائل المقدمة، كما انعكس أيضاً على الفترات اللازمة لتلك الرسائل، فاستطالت، وتعقدت متابعتها الإدارية بين التمديد والإلغاء وإعادة التسجيل وتقسيم الرسوم.

من جانب آخر فإن كلية الدراسات العليا وما يتم فيها من بحوث، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعات المشرفين على الرسائل من أعضاء هيئة التدريس بمختلف تخصصاتهم ومراتبهم العلمية. وعلى الرغم من أن لكلية الدراسات العليا حق الاعتراض على الممتحنين، إلا أن دورها في ما يتعلق باختيار المشرفين غير مقنن، بل هو متروك كلياً للأقسام العلمية ومجالس الأبحاث بالكليات. ومن المفترض أن تقوم مجالس الأقسام، وليس رؤسؤها، بترشيح المشرفين حسب تخصصاتهم ومراتبهم العلمية، وتحديد ما يقع تحت مسؤولياتهم من إشراف، أي عدد الرسائل التي يشرفون عليها في أي وقت معين. ولكن تعاني الكلية كثيراً من مشاكل الإشراف إما بسبب عدم التزام الأقسام بأسس اختيار المشرفين، أو بسبب دوافع غير أكاديمية للمشرفين تجعلهم يتحملون إشرافاً أكثر من طاقتهم، أو خارج تخصصاتهم الدقيقة، مما أحدث خللاً ملحوظاً في توجهات ومستويات البحوث التي أنجزت في السنوات الأخيرة في كلية الدراسات العليا. ويبدو أن الأمر يحتاج إلى تدقيق وتقنين، كما يحتاج إلى ابتداء برامج لتدريب المشرفين، وخاصة الذين هم في بدايات ممارسة هذا الجانب من النشاطات الأكاديمية.

ويمثل اختيار المشرف المساعد وتحديد مسؤولياته مشكلة أخرى تواجه الدراسات العليا حيث إنه لا توجد لائحة تنظم هذا الجانب بشكل واضح، وعادة يتم اختيار مشرف مساعد بمبادرة من المشرف الرئيسي، ويكون ذلك تقليدياً بحسب طبيعة موضوع الدراسة الذي قد يتطلب في بعض جوانبه خبرة خاصة لا تتوفر للمشرف الرئيسي. ويختلف المشرف المساعد في طبيعة عمله عن ما يسمى بالمشرف الخارجي الذي تقتضي اللوائح الحالية تعيينه في حالة تسجيل طالب دراسات عليا تسجيلاً خارجياً بسبب وجوده خارج السودان. وبينما يفترض أن يكون المشرف المساعد ذا تخصص دقيق مطلوب لأحد أو بعض جوانب الدراسة، فإن ذلك الافتراض لا ينطبق على المشرف الخارجي، حيث يبدو وجود الأخير وكأنه أمر شكلي. وعموماً فهذان يحتاجان إلى تقنين لائحي يحدد كيفية وضرورات الاختيار كما يحدد المسؤوليات وطبيعة العلاقة مع المشرف الرئيسي.

والإشراف في عمومه تربطه اللوائح بالمراتب العلمية ولهذا لا يُسمح بالإشراف على رسائل الدكتوراه إلا للأساتذة والأساتذة المشاركين بينما يجوز للأساتذة المساعدين المثبتين في الخدمة الإشراف على رسائل الماجستير والدبلوم. والمشكلة الأساسية في الربط بين المرتبة العلمية وإمكانات الإشراف تتعلق بموضوع السماح للأساتذة المشاركين ككل بالإشراف على رسائل الدكتوراه على الرغم من أن هناك عدداً من الأساتذة المشاركين لم ينالوا درجة الدكتوراه وأصبحوا أساتذة مشاركين عن طريق الخدمة الطويلة.

وتواجه كلية الدراسات العليا بعض المشكلات المتعلقة بسداد استحقاقات المشرفين خاصة بالنسبة لمن يشرفون على رسائل الطلاب المبتعثين من جامعة الخرطوم نفسها حيث يوجد هدر زمني كبير عند سداد تلك المستحقات وهو ناتج عن تقاطع إداري غير ضروري بين كلية الدراسات العليا من ناحية وكل من إدارة مساعدي التدريس بالجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من ناحية أخرى. ولقد بُذل جهد كبير من قِبَل إدارة الدراسات العليا لتخفيف ذلك الهدر وتسهيل سداد المستحقات، لكن لا يزال الأمر يحتاج إلى إعادة نظر جذرية حتى لا يضطر الأساتذة للامتناع عن الإشراف على المبتعثين من جامعة الخرطوم .

وتمثل الامتحانات أحد أهم الأعباء الحيوية لكلية الدراسات العليا وهي في ما يتعلق بالرسائل البحثية لا تزال تُجرى على الطريقة التقليدية حيث تخضع الرسالة لتقييم ثلاثة ممتحنين أحدهم من خارج الجامعة، ويخضع الطالب لامتحان دفاع شفوي، وتتسلم الكلية أربعة تقارير سرية عن كل رسالة، ثلاثة منها فردية وتقرير مشترك واحد تتم كتابته بواسطة لجنة الامتحان الثلاثية بعد إجراء امتحان الدفاع الشفوي.

ونسبة للأهمية القصوى للامتحانات ولضرورة ضبطها، حفاظاً على سمعة الجامعة ومستوياتها العلمية، فإن كلية الدراسات العليا حق النقض في ما يتعلق باختيار الممتحنين. فهي لا توافق على الممتحنين إلا بعد الاطمئنان إلى مؤهلاتهم وتخصصاتهم وخبراتهم، ولا تسمح باستمرار التعاون مع أي ممتحن تثبت الممارسة عدم جديته. وتقوم مجالس التخصصية بدور رئيسي في الرقابة على هذا الجانب الحيوي فالكلية في هذه الناحية لا تزال بخير.

ويحوت الدراسات العليا، مع قيمتها كوسائل للتدريب، فإنها بدون شك تحتوي على قيم بحثية يمكن أن تستغل بشكل أو آخر. وإمكانات استغلال البحوث تعتمد أولاً وأخيراً على إمكانات جعل نتائج تلك البحوث في متناول

من يمكن أن يستفيدوا منها لمصلحة المجتمع أو العلم ويعتبر النشر بأشكاله المختلفة أهم وسائل توفير نتائج البحوث وهو بالتالي يمثل الخطوة الأولى والأساسية لاستغلال تلك النتائج.

لقد نفذت كلية الدراسات العليا مشروعاً مهماً للنشر بالتعاون مع بعض المؤسسات الخارجية، ولكن توقف ذلك التعاون بسبب الظروف السياسية، وفشلت كل محاولات التمويل الداخلي، فتوقف بذلك نشر البحوث، حتى ولو في شكل مستخلصات، أو حتى مجرد عناوين للرسائل التي تمت إجازتها. وهنا لا بد من الاعتراف بأن تقصيراً كبيراً قد حدث وأن ظلماً قد وقع على الباحثين، وعلى الجامعة، لعدم النشر، وبالتالي عدم التعريف بالسبق العلمي وما قد ترتب على ذلك من إهدار أو تعديات على حقوق الملكية الفكرية في عالم أصبحت فيه الملكية الفكرية تمثل هاجساً عظيماً، وتنافساً مشروعاً لا يعرف الحدود.

وعليه فإن موضوع النشر يحتاج إلى وقفة جادة يسبقها بالضرورة تقييم علمي وموضوعي لتجارب النشر السابقة، مع ضرورة ابتداء وسائل جديدة للنشر، وإيجاد وسائل فاعلة لتنظيم الملكية الفكرية وما يتعلق بها من حقوق وواجبات .

2-3 التوجهات الرئيسية للدراسات العليا بالمقررات

والبحوث التكميلية:-

تعتبر جامعة الخرطوم حديثة عهد نسبياً بنظام الدراسات العليا عن طريق المقررات والبحوث التكميلية، وهو نظام يقتصر استخدامه على مستوى الدبلوم العالي والماجستير فقط حيث إن الدكتوراه لا يزال يُتبع فيها النظام البحثي البحت. وبدأ إدخال هذا النظام بمبادرات فردية من عدد محدود من الأقسام العلمية وبدوافع مختلفة تتمحور أساساً حول القناعة بجدوى هذا النظام علمياً واقتصادياً وإدارياً .

فمن الناحية العلمية يُعتقد انه يضيف أبعاداً علمية ضرورية لطلاب الدراسات العليا تمكنهم من تغطية بعض جوانب الضعف أو القصور في برامج البكالوريوس، ويوسع مداركهم، مما يزيد من إمكاناتهم المهنية. والتركيز هنا على الإمكانات المهنية وليس البحثية. فالمقررات التي تقدم في مثل هذه البرامج لا يكون الاهتمام فيها على العدد بقدر ما يكون الاهتمام بالعمق والتخصص المهني .

أما من الناحية الاقتصادية فإن لهذا النظام جوانب إيجابية عديدة حيث نجده يؤدي إلى تدريب أعداد كبيرة بإمكانات بشرية محدودة، إذ إن أعداداً كبيرة من الطلاب، قد يحسبون بالمئات، يمكن أن يقوم على تدريبهم عدد قليل من الأساتذة، يقل في معظم الأحيان عن العشرة، وهذا يمثل ترشيداً واضحاً للموارد البشرية، ويرفع من كفاءة استخدام المدخلات. يضاف إلى ذلك أن استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب يؤدي إلى توفير موارد مالية كبيرة تسهم بدورها في تحسين البيئة وتطوير البنيات التحتية.

من ناحية أخرى فإن هذا النظام يقلل من عبء الإشراف ولهذا لا يرتبط بعدم وجود عددٍ كافٍ من المشرفين، مثل ما هو الحال في نظام الدرجات البحثية التي يكون فيها الإشراف فردياً ليس هذا فحسب بل إن الإشراف تحت نظام المقررات يكون لبحوث تكميلية، ولهذا فهو يستغرق وقتاً أقل، ويتم تحت إشراف أعداد أقل من الأساتذة. وبجانب العوامل العلمية والاقتصادية، فإن لنظام المقررات والبحوث التكميلية إيجابيات إدارية إذ إن القبول يكون فيه جماعياً، وفي وقت واحد محدد مسبقاً، كما أن امتحاناته هي الأخرى تكون في وقت واحد ومحدد مسبقاً. وكل ذلك يسهم دون شك في تقليل الأعباء الإدارية، بخاصة تلك المتعلقة بالمتابعة.

بناءً على كل ذلك، فإن نظام الدراسات العليا بالمقررات والبحوث التكميلية، الذي بدأ بداية متواضعة ومحدودة، قد انتشر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بخاصة بعد أن أقرت الدولة سياسة التدريب الداخلي مما أنهى، أو كاد ينهي، فرص الابتعاث إلى خارج السودان، فاتجهت أعداد كبيرة من الدارسين إلى الجامعة التي وجدت في نظام المقررات والبحوث التكميلية مخرجاً مناسباً لمقابلا احتياجات التدريب الداخلي المتزايدة. ويبدو أن الحاجة لهذا النظام في تزايد، لكن المشاكل المرتبطة به هي الأخرى في تزايدٍ يتطلب الوقوف والتقييم الموضوعي، تصحيحاً للمسار، وسداً للثغرات. وأولى المشكلات هنا هي غياب آلية للتحكم في تحديد مدى تأهيل أي قسم علمي معين لتقديم برامج دراسات عليا على نظام المقررات والبحوث التكميلية. فمن الناحية النظرية، وحسب ما جرت عليه الممارسة في السنوات السابقة، فإن أي قسم يستطيع أن يتقدم بأي عدد من البرامج تحت إطار هذا النظام، معتمداً على ما هو متوافر له من إمكانات بشرية ومادية، حتى وإن كان بعضها،

أو معظمها، مستمداً من مصادر من خارج القسم أو خارج الجامعة. وعادة لا يتم تدقيق شديد عند عرض هذه البرامج لإقرارها بواسطة مجلس الأساتذة.

ويزيد الأمر تعقيداً عدم وجود آلية للتقييم وللمتابعة الدورية التي تُطمئن على استمرار توافر الإمكانيات المبدئية في الأقسام، التي تم على ضوءها إقرار تلك البرامج. صحيح أن أي قسم معين قد يكون مؤهلاً بشرياً ومادياً عند بداية تقديم أي برنامج معين، لكن بمرور السنوات قد تتدهور إمكانياته البشرية والمادية، لأي سبب من الأسباب، ولكنه رغم ذلك يستمر في تقديم برامجه دون أن تكون لكلية الدراسات العليا معرفة بواقع الحال، أو سلطة قانونية أو لائحية تمكنها من منع أي قسم من الاستمرار في تقديم برامج سبق أن أقرها مجلس الأساتذة. وحتى مجلس الأساتذة نفسه لا يملك آليات تمكنه من الاطمئنان على استمرار توافر الإمكانيات التي على ضوءها يُقر البرامج العلمية للأقسام. فالأمر دون شك يتطلب وضع سياسات للتقويم والتحقق والمتابعة الدورية، حفاظاً على مستويات المخرجات المستهدفة وبالتالي حفاظاً على سمعة الجامعة بشكل عام وسمعة كلية الدراسات العليا بشكل خاص .

ومشكلة أخرى أفرزها نظام الدراسات العليا بالمقررات والبحوث التكميلية هي عدم اكتمال البحوث في مواعيدها المقررة. فمن الملاحظ أن نسبة كبيرة من تلك البحوث لم تُعدّ تقدم في مواعيدها لأسباب شتى يأتي في مقدمتها تقاعس إداري في مستوى الأقسام مكن العديد من الطلاب من التسبب وعدم الالتزام باللوائح وتقديم الرسائل في أي وقت يريده الطالب مادام لا يواجه بأي نوع من العقوبات أو الرفض. وعلى الرغم من أن اللوائح واضحة، إلا أن استنطال فترات الدرجات التي تشتمل على بحوث تكميلية أصبحت ظاهرة غير صحية تستوجب السعي لجاد حلها لائحياً وتنظيماً.

ويرتبط بهذه المشكلة جانب آخر يتعلق بتقييم البحوث التكميلية حيث إنها تعامل حالياً وكأنها بحوث كاملة من حيث الإشراف والامتحان والتقييم. ولقد سعت كلية الدراسات العليا لإعادة النظر في هذه الجوانب بحيث يمكن أن تعتبر تلك البحوث التكميلية مجرد ورقة امتحان عادية ولذلك لا تخضع لإجراءات الإشراف، أو تكون في شكل ورقة بحثية قابلة للنشر مما يحد من حجمها ويرفع من مستواها العلمي ويقلل من الإجراءات الأكاديمية والإدارية المتعلقة بها.

وأكبر المشكلات التي تواجه الدراسات العليا بالمقررات والبحث التكميلي هي ابتداء النظام المزدوج (دبلوم/ماجستير) الذي بدأ محدوداً ثم أخذ يتزايد في كليات الجامعة المختلفة. وهذا النظام لم تقرره الجامعة كسياسة، ولكنه نشأ كمبادرة فردية من أحد الأقسام العلمية بهدف الاطمئنان إلى مستويات طلاب الدراسات العليا قبل ترفيعهم إلى مستوى الماجستير. والمشكلة هنا هي أن كل من يُمنح درجة الدبلوم بعد انتهاء الجزء الأول من البرنامج تلحق به تهمة الرسوب وعدم التأهيل، حتى ولو كان تقديره عالياً حيث إنه لن يسمح له بالاستمرار في برنامج الماجستير مع دفعته كما لن يسمح له بالالتحاق مرة أخرى بالبرنامج وبذلك يفقد فرصة الحصول على الماجستير نهائياً. وعلى الرغم من أن هذا الأمر معبّر عنه بوضوح في اللوائح التي تحكم هذا النظام المزدوج، إلا أن تطبيقه قد أفرز العديد من المشكلات الإدارية والنفسية، مما يتطلب الوقوف والتقييم للأستفادة من الدروس النابعة عن الممارسة، ولوضع سياسات جديدة تطويراً لهذا النظام كأن يكون التسجيل للدبلوم هو الأساس، وتصبح درجة الدبلوم هي الهدف أو الأصل، وما يليها من ترفيع محتمل للماجستير هو الاستثناء الذي تنظمه اللوائح بدون مساس سلبي بمن سيجملون الدبلوم كدرجة مستقلة .

من جانب آخر فإن عدم وجود سياسة موحدة جعل هناك تباينات كبيرة في رسوم درجات الدراسات العليا بالمقررات والبحوث التكميلية. فالرسوم حالياً تحددها الأقسام العلمية والكليات ولكن تقوم بتحصيلها وإدارتها كلية الدراسات العليا بدون أن يكون لها أي دور مباشر أو غير مباشر في تحديد تلك الرسوم ولقد درجت بعض الكليات والأقسام المرغوبة في رفع سقف تلك الرسوم دون مبررات كافية، بل إن بعض الأقسام التي تقدم البرامج المزدوجة "دبلوم/ماجستير" تقوم أو تطلب تحصيل كامل الرسوم للبرنامج على الرغم من أن عدداً ممن يلتحقون بمثل هذه البرامج قد لا يمكنون من تكملة المشوار، ويمنحون درجة الدبلوم في منتصف الطريق. هذا الوضع أدى إلى تعقيدات إدارية ومالية لا بد من معالجتها في إطار سياسات جديدة تحكم المسيرة العامة للدراسات العليا بالمقررات والبحوث التكميلية.

3- الرؤى المستقبلية

يبدو أن جامعة الخرطوم ستظل في المستقبل المرئي ذات مسؤولية خاصة في ما يتعلق بالتدريب الداخلي على مستوى الدراسات العليا بكل أنواعها فخبيرة الجامعة وإمكانياتها العلمية، والبشرية، وسمعتها المحلية والإقليمية

والعالمية، تجعلها دون منافس محلي حقيقي. ولهذا فإن قدرها أن تضطلع بهذه المسؤولية، تحت ظروف غير مواتية في كثير من جوانبها، مستفيدة مما توافر لها من خبرة تراكمية، ومدركة لما يحيط بها من تطورات علمية وإدارية ومعرفية، ومقترحة لآفاق مستقبلية تمثل امتداداً طبيعياً لرسالتها العلمية والوطنية .

ومما جرى استعراضه باختصار في الصفحات السابقة، يتضح أن هناك جوانب معينة أو محاور معينة تتطلب إعمال الفكر من أجل وضع أسس مستقبلية صالحة للتنفيذ، وعاكسة للطموحات المشروعة لكل مهتم بمستقبل الدراسات العليا في السودان بشكل عام، وفي جامعة الخرطوم بشكل خاص. وتشتمل تلك المحاور علي الآتي :-

أولاً :- الفلسفة والسياسات والأهداف :-

هنالك ضرورة لوضع فلسفة مرنة مبنية بموضوعية علي الحاجة المجتمعية والاقتصادية والعلمية لتكون مؤشراً صحيحاً وصادقاً لطبيعة المخرجات المرغوبة المستهدفة. ومسؤولية جامعة الخرطوم العلمية والوطنية تقتضي ان تمثل تلك الفلسفة توازناً بين الاستجابة والريادة. فالريادة العلمية واستشراف آفاق المستقبل بالنسبة للجامعة لا يقلان أهمية عن استجابة الجامعة لحاجات المجتمع الأنية والمرئية ، حتي وإن أدت تلك الريادة إلي تصادم فكري أو سياسي لا يستبعد بروزه بين حين وآخر إذا اعتبرت الجامعة أن الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي حقوق أصيلة للجامعة لا يمكن المساومة عليها . لهذا فإن تبني فلسفة ذاتية موضوعية يتطلب بالضرورة الانعتاق من أية مؤثرات خارجية حكومية أو اقتصادية، وبالتالي يتطلب استقلالاً مالياً وإدارياً وأكاديمياً ، كما يتطلب توافر مرونة تسمح بإعادة النظر دورياً في ما قد يسود مرحلياً من فلسفات.

والأسئلة المحورية هنا تتعلق بالسياسات اللازمة التي تحدد مدى الانفتاح الذي يمكن أن تسير فيه الدراسات العليا. فهل من المصلحة تركها مفتوحة تتاح لكل من هو راغب بصرف النظر عن حاجته وحاجة المجتمع المستقبلية، أم تكون مقيدة؟ وفي هذه الحالة الأخيرة، ما هي حدود القيود وما طبيعتها؟ هل تكون فردية يحددها المزاج الشخصي للدارس أو أستاذه، أم تكون تحت ظل برامج مرحلية محددة مسبقاً وفق أسس موضوعية وعلمية؟ هل تكون نظرية أم تطبيقية أم خليطاً متوازناً من هذه وتلك؟ هل تكون بحتة أم متداخلة أم متكاملة؟ هل تكون فردية أم جماعية؟ هل تكون استجابة لرغبات الدولة ومؤسسات تمويل وطنية أو أجنبية، أم تكون مبادرات ذاتية يأتي الممولون لتبنيها؟

وكل ذلك، فلسفة وسياسات، لا بد من التعبير عنه في شكل أهداف تحكم مسيرة الدراسات العليا. فالأهداف المضمنة حالياً في آخر نظام أساسى للدراسات العليا، وهو النظام الأساسى رقم (13) لعام 2003م، تحتاج إلى إعادة نظر على ضوء ما سيوضع من فلسفة وسياسات ومن الأهمية بمكان أن تشكل الأهداف على ضوء المخرجات المطلوبة لكل مرحلة معينة، كما أنه من الضروري جداً أن تنظم الأهداف بأسبقيات واضحة تأخذ في كامل الاعتبار ما يمكن تلخيصه في الآتي :-

- أسبقيات الدولة التنموية
- التمويل كمحدد للأهداف .
- التدريب الداخلي كمسؤولية خاصة لجامعة الخرطوم .
- أنواع الدراسات المطلوبة محلياً وعالمياً .
- أنواع الدرجات المطلوبة مستقبلاً .
- عدم الحجر على الإبداع العلمي الحر .

ثانياً : الهيكل الإداري والأكاديمي :-

إن التنامي المضطرد لمسؤوليات كلية الدراسات العليا يتطلب تطوير الكلية إدارياً لتواكب الواقع ولتتجهز لما هو آتٍ لا محالة من توسع في مجالات الدراسات العليا، وفي المسؤوليات التدريبية الملقاة على عاتق جامعة الخرطوم. وما تعاني منه الكلية إدارياً من تقاطع مع وحدات أخرى بالجامعة، مثل إدارة البحث العلمي وإدارة

مساعدى التدريس والإدارة المالية بالجامعة، يستدعى حله أن تكون كلية الدراسات العليا أكثر استقلالية إدارية ومالية وأكثر قرباً من رأس الهرم الإداري بالجامعة. وربما يكون الحل الأمثل هنا هو إنشاء وظيفة جديدة لنائب لمدير الجامعة يكون مسؤولاً عن الدراسات العليا والبحث العلمى، على أن توضع تحت مسؤوليته كل الوحدات ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بالهيكل الأكاديمي الذى تتربع عليه حالياً أربعة مجالس تخصصية، فإنه يحتاج إلى تقييم موضوعى ليتقرر على ضوءه مدى نجاح تجربة الفصل بين فروع العلوم بالشكل الذى يكاد يقف حائلاً بين تبادل الخبرات، حيث أصبحت الإنسانيات لوحدها، والعلوم الأساسية والتطبيقية لوحدها، والعلوم الطبية لوحدها، وكذلك حال العلوم الزراعية والبيطرية. وحتى إذا تقرر الإبقاء على هذه التجربة لوقت إضافي قبل إجراء التقييم المطلوب فربما يكون من المفيد، ولو بشكل مرحلي، تغذية تلك المجالس ببعض الخبرات المحددة من التخصصات الأخرى، كما أنه من المفيد النظر في جدوى إنشاء مجلس تخصصي خامس توكل إليه مهمة الإشراف الأكاديمي على التخصصات المتداخلة والمتكاملة مثل الدراسات البيئية ودراسات التصحر والسلم والحكم المحلي والدراسات الحضرية، التي تجد نفسها حالياً غريبة بعض الشيء عن طبيعة العلوم المنضوية تحت المجالس التخصصية الحالية.

ثالثاً : علاقة الكلية بوحدات الجامعة :-

العلاقة الحالية علاقة هيكلية تنظمها اللوائح وترتبط بالكليات الأخرى عن طريق مجالس الأبحاث. ويشوب الاتصال الإدارى بوحدات الجامعة شيء من البطء والبيروقراطية التي تحتاج إلي تطوير وتقليص بهدف ضبط المكاتبات وتسريعها. ويبدو أن الحل الجذرى هنا سيكون في إنشاء وتطوير الشبكة الإلكترونية التي ستربط كل وحدات الجامعة مع بعضها البعض.

وبجانب إشكاليات الاتصال فإن كلية الدراسات العليا تعاني من فتح باب التسجيل للدرجات البحثية على مدار العام مما يخلق صعوبات عملية في شؤون المتابعة الإدارية والمالية والأكاديمية. لهذا فربما يكون من المفيد تقييد التسجيل للدرجات العليا البحثية بقصره على مرتين في العام، مع توحيد فترة تسجيل الدرجات العليا بالمقررات والبحوث التكميلية لتكون مرة واحدة في بداية كل عام دراسي.

كذلك من المتوقع أن تكون الأمور الإدارية والأكاديمية أكثر انضباطاً إذا التزمت الأقسام ومجالس الأبحاث باللوائح المنظمة لأعمالها ولعلاقاتها بكلية الدراسات العليا، وإذا قامت بمسؤولياتها كاملة في مراحل التقديم، وتحديد الموضوعات، وتحديد المشرفين والممتحنين، والتدقيق في تقارير المتابعة، وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة. بل هناك العديد من الإجراءات الإدارية الأولية يمكن إنهاؤها في مستوى الأقسام والكليات عن طريق تقليص القبضة المركزية لكلية الدراسات العليا وإعطاء دور رقابي وإداري أكبر لمجالس أبحاث الكليات. وهنا ربما يكون مناسباً إعادة النظر في مهام مجالس أبحاث الكليات حيث إنها حالياً تطلع بمهام البحث العلمي بالإضافة إلي مهام الدراسات العليا، ويبدو أن معظم أو كل مجهودات مجالس أبحاث الكليات تستقطبها شؤون الدراسات العليا ويكون ذلك على حساب شؤون البحوث العلمية الخاصة بالكلية وأساتذتها مما جعل البحوث تحتل مرتبة متدنية جداً من الاهتمام، وهذا ليس في مصلحة الجامعة ومستقبلها. لهذا ربما يكون مناسباً تكوين وحدتين أو لجننتين منفصلتين في كل كلية تهتم إحداها بشؤون الدراسات العليا، بينما تهتم الأخرى بشؤون البحث العلمي ويكون العميد ونوابه أعضاء في الوجدتين لضمان التنسيق والمتابعة.

من ناحية أخرى فإن علاقة كلية الدراسات العليا بإدارة مساعدى التدريس التابعة لأمانة الشؤون العلمية، هي علاقة حديثة نسبياً وكان الهدف من إنشاء هذه الإدارة هو استقطاع جزء من المسؤوليات التي كانت تمارسها تقليدياً كلية الدراسات العليا، وهي المسؤوليات المتعلقة بتدريب مساعدى التدريس داخلياً وخارجياً. ولقد أبرزت الممارسة الكثير من التعقيدات التنظيمية والبيروقراطية، خاصة في ما يتعلق بالشؤون المرتبطة بالتدريب الداخلي لمساعدى التدريس والمحاضرين بجامعة الخرطوم، مما أدى إلى تقاطعات إدارية بين الكلية والإدارة، كما أنه قد أثمر تعقيدات محرجة في ما يتعلق بتنفيذ الاستحقاقات المالية الخاصة بالمشرفين على مساعدى التدريس والمحاضرين التابعين للجامعة. وواضح أن هناك ثغرات تجعل الكلية من ناحية، وإدارة مساعدى التدريس من ناحية أخرى، يواجهون في أحيان كثيرة بمشكلات ناجمة إما عن عدم توافر المعلومات، أو عن قصور لائحي في ما يتعلق بتنظيم شؤون المتابعة. وأبرز أوجه القصور هو عدم إلزام أي من الطرفين بإمداد الطرف الآخر بنسخة من كل مكاتبة تخص أحد مساعدى التدريس أو المحاضرين المسجلين داخلياً وينطبق هذا الأمر حتى على استمارات المتابعة السنوية التي يكتبها المشرفون لتوضيح

مدى تقدم الطلاب في دراستهم. ومما يؤسف له أن كلية الدراسات العليا نفسها تفتقد أية آلية أو جهاز لتقييم تلك التقارير السنوية بشكل فعال.

وتزداد العلاقة بين كلية الدراسات العليا وإدارة مساعدي التدريس تعقيداً لتقاطعها مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الشؤون المالية الخاصة بمستحققات مساعدي التدريس والمحاضرين من ناحية، ومستحققات الأساتذة المشرفين، من ناحية أخرى. وهذا أمر يتطلب وضع سياسة مالية على مستوى الجامعة والوزارة تهدف إلى تيسير تحكم كلية الدراسات العليا في الشؤون المالية الخاصة بالتدريب الداخلي لمساعدتي التدريس والمحاضرين. وربما يكون من الأفضل النظر بجديّة إلى إعادة شؤون التدريب الداخلي كلياً إلى أحضان كلية الدراسات العليا، خاصة إذا تم إقرار المقترح الهيكلي المفصلي بإبتداع وظيفة جديدة يشغلها نائب مدير لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي.

أما في ما يتعلق بالتدريب الخارجي، فإنه ذو طبيعة خاصة ومختلفة عن طبيعة التدريب الداخلي، وربما يكون من الأنسب تركه لإدارة أو وحدة منفصلة تحت مظلة نائب المدير لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي وربما يكون الانفتاح المتوقع في علاقات السودان الخارجية بارقة أمل في التوسع في التدريب الخارجي، مما يقتضى إسناد مهامه إلى وحدة أو إدارة خاصة.

رابعاً : التحكم المالي :-

منذ إنشاء كلية الدراسات العليا كانت تستمد مالىتها من ميزانية الجامعة، ولكن تدهور الدعم الحكومي المالي للجامعة في السنوات الأخيرة، اضطر الجامعة بشكل عام وكلية الدراسات العليا بشكل خاص، اضطرها للاعتماد أساساً على الرسوم الدراسية التي تفرض على طلاب الدراسات العليا من غير مبتعثي جامعة الخرطوم. والمشكلة الأساسية هنا أنه حتى هذا المورد المحدود لا تتحكم فيه الكلية تحكماً كاملاً بسبب عدم استقلاليتها الإدارية والمالية. فالجهاز المالي بالجامعة يجعل الكلية غير مطلقة اليد في تدبير شؤونها المالية، كما أن بعض كليات الجامعة هي الأخرى تعوق إلى حد ما تحكّم كلية الدراسات العليا في ما يدفعه طلاب الدراسات العليا من رسوم. وكل هذا يتطلب وضع سياسات مستقبلية تزيل العوائق التي تعترض سبيل تحكم كلية الدراسات العليا في هذا المورد المالي المهم.

ومسألة أخرى تتطلب التفكير المستقبلي هي المتعلقة بضرورة استحداث آليات لاستقطاب موارد مالية جديدة خارج إطار الميزانية العامة والرسوم الدراسية فهناك العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص، الوطنية والأجنبية، التي يمكن أن تستقطب مواردها لتمويل برامج أو مشروعات مدروسة، وذات جدوى اقتصادية أو علمية. ومن المهم هنا أن تكون كلية الدراسات العليا هي المبادرة بإعداد البرامج والمشروعات، وتوفير آليات عرضها، مما يستوجب التفكير في إنشاء وحدة خاصة للاستقطاب المالي تنفرغ لهذا العمل المهم الذي لا بد من دفعه بقوة حتى لا تبقى الكلية متسولة من ميزانية الدولة أو مستنزفة لموارد الطلاب المحدودة. والاستقطاب المالي هنا قد يوجه لتغطية العديد من مجالات نشاط الكلية مثل التدريب والبحث وتنمية وتطوير البنى التحتية والنشر والتوثيق وخلافه، بالإضافة إلى تحسين حوافز المشرفين لتكون أكثر تقديراً لما يبذلون من جهود.

خامساً: البنى التحتية :-

تحتل الكلية مبنى مستقلاً متعدد الطوابق ولكنه لم يعد كافياً لاستيعاب نشاطات الكلية المتزايدة، بل لم يعد كافياً حتى لاستيعاب وحداتها الإدارية. والنظرة المستقبلية تقتضي العمل على توسيع مباني الكلية وإنشاء وحدات لخدمة طلاب الدراسات العليا كالمكاتب والقاعات والمعامل والمكتبات ومراكز الترفيه والسكن. والظروف المالية المحيطة والمتوقعة في المستقبل المرئي تتطلب تبنى سياسة مركزية هذه الخدمات، وربما يكون من المناسب التفكير في إنشاء مجمع بحثي مركزي ضخم في مساحة قابلة للتوسع والتطوير، مثل أرض الجامعة بمنطقة سوبا، يكون استخدام خدماته مشتركاً بين الباحثين من كل الكليات بدل أن يكون لكل كلية خدماتها البحثية الخاصة بها التي ستكون بالضرورة محدودة الإمكانيات، كما سيكون فيها تكرار غير ضروري لكثير من الخدمات، مما يشكل استخداماً غير مرشد لموارد هي في الأساس محدودة وضئيلة.

سادساً: التحكم البحثي :-

ابتعاد كلية الدراسات العليا عن البحوث التي تقع خارج نطاق درجات الدراسات العليا جعل الكلية تفتقد السيطرة تماماً على مسيرة البحوث العلمية التي يضطلع بها أساتذة الجامعة والتي يمكن ان تكون هي في حد ذاتها عبارة عن مشاريع بحثية كبرى للأساتذة يستقطب لها عدد من طلاب الدراسات العليا للتسجيل تحتها بهدف الحصول على درجات علمية عليا. ونسبة للتداخل الكبير بين هذه الجزئيات، وانطلاقاً من ما نسعى إليه من نظرة مستقبلية تقوم على أساس فلسفة وسياساتٍ مركزية، فربما يكون من المناسب جعل كلية الدراسات العليا أكثر تحكماً في مسيرة البحث العلمي بشقيه، خاصة إذا تم إقرار سياسات وآليات الاستقطاب المالي الداخلي والخارجي، لتصبح هناك جهة واحدة تتفاوض مع الممولين باسم الجامعة، وتمتلك خريطة كلية لمسيرة البحث العلمي والدراسات العليا، مما يجعل صورة الجامعة أفضل أمام مؤسسات التمويل الوطنية والعالمية.

سابعاً: الدرجات العلمية :-

ليس هناك ما يستدعي إعادة النظر في نوع الدرجات العلمية العليا التي ظلت تمنحها الجامعة منذ إنشائها، والمشملة على الدبلوم والماجستير والدكتوراه. ولكن قد يلاحظ أن هناك تديناً ملحوظاً في مستويات ونوعية المخرجات حاملة هذه الدرجات. وربما يعود السبب وراء ذلك التديني إما الى تساهلٍ مبدئي في شروط القبول، أو ضعفٍ في الخلفيات العلمية، أو إشكالياتٍ علمية أو إدارية في الإشراف. لهذا فربما يكون من المناسب التفكير في وسائل وآليات تجعل هذه الدرجات في متناول من يستحقونها أو من هم جديرون بها فقط. ولتحقيق ذلك يقترح ألا يكون هناك تسجيل مبدئي لا للماجستير ولا للدكتوراه. فبالنسبة لطلاب الماجستير يقترح أن يكون تسجيلهم للدبلوم حتى لحاملي الدبلوم أو بكالوريوس الشرف، على أن يرفعَ للماجستير من يثبتون جدارتهم البحثية أو الدراسية خلال عام من بداية تسجيلهم ويمنح الجميع درجة الدبلوم وبهذا يحصل بعضهم على درجتين بينما يحصل البعض الآخر على درجة الدبلوم فقط .

أما بالنسبة لطلاب الدكتوراه فيقترح أن يكون تسجيلهم لدرجة ماجستير الفلسفة (M.Phil) حتى لحاملي M.Sc. أو M.A على أن يرفعَ للدكتوراه من يثبتون جدارتهم البحثية خلال عام من بداية تسجيلهم، ويمكن لهذا الماجستير أن يكون بالبحث أو بالمقررات ولا يجوز هنا الحصول على درجتي ماجستير الفلسفة والدكتوراه. وكل ذلك يتطلب تنظيماً لائحياً جديداً يحدد شروط القبول وشروط منح الدرجات .

وهذا النظام المقترح يلغي بالضرورة النظام المزدوج (دبلوم/ماجستير) بكل ما أتى به من تعقيدات تمت الإشارة إليها في صفحات سابقة ولكن لا يلغي نظام المقررات بل يتطلب أن يكون تصميم المناهج والمقررات مبنياً على النوعية وليس على عدد المقررات. فالعمق والبعد المهني هو الذي يجب أن يُستهدف في تقييم المقررات وليس أعدادها .

بجانب كل هذا هناك ضرورة عاجلة لإعادة النظر في الدرجات المتشابهة التي تمنح من جهتين مختلفتين داخل الجامعة لإزالة الازدواجية، إما بالإلغاء أو بالوصول لصيغة تكاملية. والإشارة هنا للدرجات التي تمنحها حالياً كليات الآداب والعلوم والتربية .

أما الدرجات الطبية السريرية وغير السريرية فإن بعضها يحتاج إلى نقاش تفصيلي وإلى وقفات موضوعية بسبب إشكاليات نابعة من المهام الموكلة بقرارات جمهورية إلى مجلس التخصصات الطبية، وإشكاليات ناتجة عن عدم الإشارة إلى نوع التخصص في ما يمنح من شهادات .

4- خاتمة

إن قدر جامعة الخرطوم أن تستمر في المستقبل المرئي في تحمل مسؤولية توفير نسبة عالية من فرص التدريب الداخلي في مستوى الدراسات العليا لكن المنطق يقتضي أن يتم ذلك وفق فلسفة وسياسات محددة مستمدة من طبيعة المخرجات المستهدفة لخدمة أغراض مرحلية نابعة من قراءة موضوعية لحاجة المجتمع والعلم، ومدركة لمتطلبات العولمة وما يرتبط بها ويحركها من نظام عالمي جديد، وغير متصادمة مع طموحات الإبداع العلمي الفردي. إن التوازن الموضوعي بين هذه الجوانب هو الذي يمثل حجر الأساس في ما سيوضع من فلسفة وسياسات، كما أن الظروف السياسية والمادية والتنظيمية والبشرية المتاحة هي التي ستحدد في النهاية مدى النجاح في تنفيذ ما سيوضع من فلسفة وسياسات. والعامل الأساسي في كل ذلك هو مدى الاستقلالية الإدارية والمالية المتاحة لكلية الدراسات العليا، في وضعها الإداري الحالي، أو تحت مظلة نائب مدير لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي. فبدون ذلك الاستقلال سيكون الأمر حرجاً في البحر.

المراجع :

- 1- أمين الكارب (1983م) : ميادين الدراسات العليا وسبل ربطها بمتطلبات المجتمع: حسن أحمد إبراهيم ،الدراسات العليا في الجامعات العربية.
- 2- بيكاس س. سانيل (1987م) :التعليم العالي والنظام الدولي الجديد ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج الأصل من منشورات اليونسكو باللغة الإنجليزية.
- 3- جامعة الإمارات العربية المتحدة : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي.
- 4- جامعة أكسفورد : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي.
- 5- جامعة بيرقن : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي.
- 6- جامعة جوهانسبيرج : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي.
- 7- جامعة الخرطوم (1973م) : النظام الأساسي رقم (35) لكلية الدراسات العليا .
- 8- جامعة الخرطوم (1978م) : النظام الأساسي رقم (24) لكلية الدراسات العليا.
- 9- جامعة الخرطوم (2003م) : النظام الأساسي رقم (13) لكلية الدراسات العليا
- 10- جامعة الخرطوم (1998م) : دليل كلية الدراسات العليا.
- 11- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2005م): ورشة عمل قضايا التعليم فوق الجامعي المعاصرة.
- 12- جامعة طوكيو : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي .
- 13- جامعة عدن (2004م) : الدراسات العليا في خدمة التنمية ، الندوة العلمية لتقويم الدراسات العليا في جامعة عدن .
- 14- جامعة القاهرة : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي .
- 15- جامعة الملك سعود : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي .
- 16- جامعة هارفارد : الهيكل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي .
- 17- حسن أحمد إبراهيم (1983م) : الدراسات العليا في الجامعات العربية
- 18- عبد الله أحمد عبد الله (2005م) : متطلبات التعليم فوق الجامعي (الدراسات العليا) : ورشة عمل قضايا التعليم فوق الجامعي المعاصرة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 19- عبد العزيز الطيب إبراهيم (د . ت) : ورقة عمل مقدمة لندوة الدراسات العليا في جامعة الخرطوم (1972-1983م) .
- 20- عبد العزيز مكايى عبد الرحمن (2005م) : المفهوم الحديث للتعليم فوق الجامعي وفقاً للرؤية المعاصرة والمستقبلية : ورشة عمل قضايا التعليم فوق الجامعي المعاصرة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 21- عمر محمد عبد الرحمن الأقرع (1983م) : أرقام ومؤشرات الدراسات العليا بجامعة الخرطوم ، حسن أحمد إبراهيم : الدراسات العليا في الجامعات العربية
- 22- فيصل تاج الدين أو شامة (1983م) : الدراسات العليا والبحث العلمي واستجابتها لحاجة المجتمع ، تجربة جامعة الخرطوم : حسن أحمد إبراهيم : الدراسات العليا في الجامعات العربية .

- 23** قاسم عثمان نور (2005م) : التعليم عن بُعد : المفهوم والحقائق والسّمات والأنواع : مؤتمر التقانة للتعليم عن بُعد - كلية علوم التقانة .
- 24** كلية الدراسات العليا - جامعة الخرطوم (1984م) : حقائق وتوجهات في تطور الدراسات العليا
- 25** المجلس القومي للبحوث (1975م) : البحوث الزراعية (باللغة الإنجليزية)
- 26** محمد عمر بشير (1983م) : الدراسات العليا في جامعة الخرطوم : النشأة - التطور - المستقبل . في : حسن أحمد إبراهيم : الدراسات العليا في الجامعات العربية
- 27** محمد يوسف سكر (1983م) : تجربة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم: حسن أحمد إبراهيم : الدراسات العليا في الجامعات العربية
- 28** مدثر التنفاري (2005م) : واقع البحث العلمي بالجامعات السودانية وسبل تطويره - ورشة عمل قضايا التعليم فوق الجامعي المعاصرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- 29** منال أبو بكر (2005م) : الجودة في التعليم عن بُعد (باللغة الإنجليزية) : مؤتمر التقانة للتعليم عن بُعد - كلية علوم التقانة
- 30** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2004م) : نشرة " التقييم " العدد الثاني
- 31** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2004م) : التقييم في التعليم العالي إعداد : د. عبد المنعم محمد
- 32** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (د. ت) : مشروع لائحة تنظيم الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي
- 33** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (د. ت) : إستمارة تقديم لإضافة برامج دراسية جديدة بالمؤسسات القائمة
- 34** اليونسكو (د. ت) : تطور التعليم العالي في أفريقيا (باللغة الإنجليزية)

شارك في التداول حول الورقة كل من :

1. د.زيدان عبده زيدان
 2. البروفسور الشيخ محجوب
 3. أ.عز الدين بابكر اسماعيل
 4. البروفسور محمد نوري الامين
 5. البروفسور عبد الرحيم الطيب
 6. البروفسور على مهيد
 7. البروفسور سعد عبادى
 8. أ.حسن بشير
 9. البروفسور صالح يس
- أمين عام المجلس السودانى للتخصصات الطبية
كلية الطب / جامعة الخرطوم
نائب عميد شئون الطلاب / جامعة الخرطوم
كلية الاقتصاد / جامعة الخرطوم
كلية الزراعة /جامعة الخرطوم
كلية الزراعة /جامعة الخرطوم
كلية الزراعة /جامعة الخرطوم
المعهد العالى للدراسات المصرفية
رئيس المجلس السودانى للتخصصات الطبية

أشاد المشاركون بالورقة ورأى الكثيرون منهم أنها وثيقة أساسية لابد للمؤسسات الأكاديمية من الإطلاع عليها لأن ماورد بها من محاور ورؤى يعتبر أساسياً لكل المهتمين بقضايا الدراسات العليا والبحث العلمى وطالبوا بان يتم نشرها وتوزيعها على نطاق اوسع .

أكد التداول الكثير من النقاط التي وردت بالورقة مع بعض الإضافات التي نلخصها في الآتى :

❖ أمن المشاركون على ضرورة وجود فلسفة تحكم الدراسات العليا بالجامعة يحددها مجلس كلية الدراسات العليا، وأن ينص على ذلك فى النظام الأساسى للكلية وأن تنبثق عن تلك الفلسفة سياسات تحكم نوعية البرامج وأعداد القبول ووسائل الاختيار وان تحكم تلك السياسات حاجة المجتمع والمؤسسات الأكاديمية التي تحدد نوعية المخرجات المستهدفة .

❖ تأكيد ان الحرية الأكاديمية ضرورة اساسية لتطور الجامعة وأن تكون للجامعة الاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية وأنه لابد من الانعتاق من التحكم المالى باستنباط وسائل للتمويل.

❖ الاهتمام بمقدرات الطلاب اللغوية وخصوصاً اللغة الانجليزية وذلك للتأكد من مقدرة طالب الدراسات العليا من الاستفادة من المراجع العلمية وتقترح أن تكون الكفاءة فى اللغة الإنجليزية أحد شروط التسجيل لأى درجة عليا ويمكن التحقق من ذلك بوضع متطلبات تحدها الكلية .

❖ أن تسعى الكلية لمزيد من التجويد وذلك من خلال استحداث نظام للتقويم والاعتماد الداخلى والخارجى وفق المعايير العالمية لتقويم البرامج والنظم وأن تواصل كلية الدراسات العليا السعى للتقويم الخارجى والاعتماد بواسطة مؤسسات التقويم والاعتمادات الاقليمية والعالمية ويقترح وضع خطة وجدول زمنى للتنفيذ .

❖ ضرورة تحديد مسئولية جامعة الخرطوم ودورها فى التعاون مع الجامعات الاخرى وخاصة الجامعات اللوائية فى مجال التأهيل والدراسات العليا والبرامج التحتية المشتركة مشاركة فى ترسيخ الأسس الأكاديمية الرصينة والبحث العلمى لتنمية تلك الجامعات والمجتمعات التي تخدمها .

❖ التأكيد على ضرورة التنسيق مع إدارة البحث العلمى وتضمين بحوث الدراسات العليا فى خطة الجامعة البحثية.

